الوصاية الأردنية على الأقصى

تآكل الدور أمام تصاعد العدوان الصهيوني

ورقة بحثيّة

إعداد
علي إبراهيم

مراجعة وتحرير
هشام يعقوب



قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدوليّة
تشرين الثاني/نوفمبر 2025

المحتويات

تمهيد

دخل المسجد الأقصى في العامين الأخيرين مرحلةً خطيرةً جدًا، في ظلِّ تصاعد العدوان عليه من قبل أذرع الاحتلال، وتكثيف ومحاولات تثبيت الوجود اليهودي داخله، وهو ما يعني التوجه بشكل كامل إلى حسم هويّته لمصلحة الاحتلال الصهيوني. وشهد المسجد منذ الثامن من تشرين الأّول/أكتوبر 2023، تكثيفًا للاعتداءات بشكل غير مسبوق، ابتداءً بفرض القيود المشدّدة حول المسجد وفي الأزقة الموصلة إليه، ومن ثمّ تصعيد الاعتداءات على الأقصى في الأعياد اليهوديّة المتعاقبة، وخاصة في عيد «الفصح العبري»، مرورًا بمحاولات إدخال قربان حيّ خلال «الفصح الصغير»، ومن ثمّ رفع أعلام الاحتلال بكثافة وأداء المستوطنين الطقوس العلنية بمشاركة الساسة الإسرائيليين في عددٍ من المواضع داخل المسجد، وخاصة خلال الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي من القدس في 2025/5/26، وصولًا إلى إدخال «قطع اللحم» التي تقطر دمًا قرابين إلى المسجد في عيد «الشفوعوت» في 2025/6/2، وما جرى في اقتحامات الأقصى في ذكرى «خراب المعبد»، وإغلاق الأقصى بذرائع إجراءات الطوارئ والحرب على إيران طوال 12 يومًا، وهذا ما يؤكد أن الأقصى قد دخل مرحلة «حسم» هويته بشكلٍ كامل، ودخلت محاولات تثبيت الوجود اليهودي داخل المسجد في مراحلها الأخيرة.

وتطرح حالة «ترهل» ردود الفعل تجاه هذا العدوان على المسجد وهويته، العديد من الأسئلة، وتشمل مختلف الشرائح الفاعلة في سياق مواجهة الاحتلال ومخططاته، وهو ما يعني أن الاحتلال استطاع تجاوز كل أطواق الحماية التي تحيط بالأقصى، واحدةً بعد أخرى، وأمام هذا التراجع المستمرّ واستفراد الاحتلال بالأقصى ومكوناته البشرية، نحاول في هذه الورقة مناقشة أسباب ضعف واحدٍ من هذه الأطواق، وهي «الوصاية الأردنية على المقدسات[1]» في القدس المحتلة، وخاصة المسجد الأقصى المبارك، لنجيب عن سؤال: هل نحن في المراحل الأخيرة لإنهاء الوصاية الأردنية على المقدسات؟ وما تداعيات ضعف فاعلية هذه الوصاية على الأقصى؟

1 هناك اختلاف في وجهات نظر الباحثين بشأن وصف الدور الأردني في المسجد الأقصى هل هو «وصاية» أو «إشراف» أو غير ذلك. وهذا الأمر أوسع من أن يُبحث في هذه الورقة، وقد اعتمد الباحث لفظ «الوصاية» نظرًا لوروده في العديد من الوثائق والتصريحات الرسمية.

جذور الوصاية

إحدى أبرز أوراق القوة التي يمتلكها الأردن على الصعيد السياسي والموقع في الإقليم، تتمثل بالوصاية على المقدسات الإسلاميّة في القدس المحتلة، وتعود جذور الوصاية إلى عام 1924 مع ما يُعرف بالإعمار الهاشمي الأول[1]، ورسالة المفتي الحاج أمين الحسيني إلى الأمير عبد الله بن الحسين التي طلب فيها المفتي من الأمير عبد الله الإشراف على إعمار المسجد الأقصى بعد أن قدَّم والده الشريف حسين أكبر مبلغ من التبرعات لإعمار الأقصى



قوات الاحتلال في المسجد الأقصى في عام 1967

1 تُشير إلى إعمار الهاشميين للمسجد الأقصى ما بين عامي 1924 و1952، ففي عام 1922، وعلى أثر تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى، عمل المجلس على جمع التبرعات لترميم مصلى قبة الصخرة داخل المسجد الأقصى، وقد زار حينها وفد من المجلس الشريف الحسين بن علي في عام 1924، وقدّم له إيجازاً عن وضع المسجد، فتبرع الشريف الحسين بـ 38،000 ليرة ذهبية، وتبع هذا الإعمار عددٌ من عمليات الترميم الأخرى في عام 1948 على أثر الأضرار التي لحقت في المسجد الأقصى، وغيرها.

الديوان الملكي الهاشمي. https://tinyurl.com/dj8se6wc

بعد زلزال أصابه[1]. وبعد عام 1948 أصبح الأردن يشرف مباشرة على الشطر الشرقي من القدس المحتلة بما فيه من مقدساتٍ إسلامية، وعقب احتلال هذا الشطر في حزيران/يونيو عام 1967، كانت دائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للأردن آخر سلطة رسمية أشرفت على المسجد الأقصى خاصة، والأوقاف الإسلامية في المدينة بشكلٍ عام، ولكون الجهة القائمة بالاحتلال لا تستطيع إلغاء الوصاية السابقة، فقد ظلّت الأوقاف الجهة الحصرية التي يحق لها الإشراف على الأقصى، ومع قرار الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية في عام 1988، تم استثناء المقدسات في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، واستمرت الوصاية الهاشمية على المقدسات والأوقاف في المدينة المحتلة.

وسبق توقيع الأردن لاتفاقية التطبيع مع الاحتلال في عام 1994 جملة من الإشارات التي أكدت الوصاية، ففي العام نفسه تم تأكيد الوصاية في «إعلان واشنطن»، وتضمنت اتفاقية «وادي عربة» بندًا يُشير بوضوح إلى الدور الأردني في الإشراف على المقدسات الإسلاميّة وهو: «وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن»[2]، وبعيدًا عن هذا البند الذي تجاوزته أذرع الاحتلال باعتداءاتها على المسجد، فإن على الأردن مسؤولية رعاية المسجد الأقصى المبارك والإشراف عليه، من خلال الأوقاف الإسلاميّة في القدس المحتلة، وبناءً على هذه الوصاية يتحمل الأردن على عاتقه مسؤولية حماية هذه الأماكن المقدسة، في وجه أي اعتداء ممكن من حيث المكان والمساحة والإحلال وغيرها.

1 في سياق ترميم مصلى قبة الصخرة، وما قدمه الشريف الحسين بن علي، أرسل رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في القدس الحاج أمين الحسيني رسالة في عام 1924 إلى الأمير عبد الله بن الحسين، بالنيابة عن المجلس وعن لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك، يطلب فيها أن يتولى الإشراف على إعادة الإعمار، برعاية الشريف الحسين بن علي، وهو ما جرى حينها.
إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى. https://tinyurl.com/yc3tau6x

2 الجزيرة نت، 2018/3/10. https://aja.me/nfvab



صورة أرشيفية من توقيع اتفاقية «وادي عربة»

وفي 31 آذار/مارس 2013 وقع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس والملك الأردني عبد الله الثاني اتفاقية حول الوصاية الأردنية، وأشارت في مقدمتها إلى «أن رعاية المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة تجعله أقدر على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى»، وتضمن البند الأول من المادة الثانية في هذه الاتفاقية أن الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس تهدف إلى احترام المكانة الدينية للمقدسات في القدس والمحافظة عليها وتأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة، واحترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي، بما يشمل متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة والإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإداراتها وفقا لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية[1].

1 موقع الملك عبد الله الثاني، 2013/3/31. https://tinyurl.com/yck36s6u

ولم تقتصر هذه التأكيدات على السلطة فقط، بل حفلت خطابات الجهات المختلفة على أهمية الوصاية والحفاظ عليها، ابتداءً من منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال، قالوزير الخارجية الأمريكي في إدارة ترامب الأولى ريك تيليرسون في 2018/2/14: «أعتقد أنه من المهم الإشارة إلى أن الرئيس ترامب عندما اتخذ قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، التزم أولاً باحترام دور الأردن في الوصاية على المقدسات»، وجاء هذا التصريح عقب إصدار قرار ترمب بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لكيان الاحتلال في 2017/12/6[1].

وبعيدًا من الأطر والاتفاقيات التي أكدت الوصاية الأردنية على المقدسات، من المهم ضبط هذه الوصاية والتعريف بحدودها، فبحسب موقع الملك الأردني عبد الله بن الحسين تُشير إلى الآتي: «منذ عام 1917، تحفظ وصاية الملوك الهاشميين على المقدسات في القدس الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين في القدس وتضمنها، كما تحافظ على هوية المقدسات وسلامتها»[2]، وتُشير هذه العبارة إلى أن الدور الهاشمي في الحفاظ على المقدسات لا يقف عند حدود الإعمار، بل يشمل الحقوق الدينية، والدفاع عن هذه المقدسات في وجه أي عدوان، والحفاظ على هوية هذه المقدسات الأصيلة، إسلاميّة كانت أو مسيحيّة، وبطبيعة الحال مواجهة أي محاولات لتزييف هذه الهوية وتغييرها.

ويُشير كتاب «الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس» الصادر عن مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، إلى الأدوار المتصلة بالوصاية الأردنية على المقدسات وخاصة المسجد الأقصى المبارك، ويؤكد أن الدور المنوط بالوصي حاليًا مرتبط بالحفاظ على المسجد الأقصى بالنيابة عن المسلمين جميعًا في كل أصقاع الأرض، ومن أبرز المهام المتصلة بالوصاية ما يأتي[3]:

1 جوردن تايمز، 2018/2/15. https://tinyurl.com/3vdyb434

2 بحسب إدارة أوقاف القدس، ذُكر الشريف حسين بن علي في عام 1917 من على منبر المسجد الأقصى على اعتبار أنه خليفة المسلمين، وهو ما وصف بأنه انتقال للوصاية من العثمانيين إلى الهاشميين، وفي عام 1919 بايع سكّان القدس، الشريف الحسين بن علي، ليصبح حامي سكّان المدينة ومقدّساتها.
موقع الملك عبد الله الثاني. https://tinyurl.com/5n76y9e8
موقع إدارة أوقاف القدس، https://www.awqafalquds.org/ar/about/historical-background

3 الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس 1917-2020 "كتاب أبيض"، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، عمان، 2020، ص 34-35.

- العناية بالمسجد الأقصى المبارك واستدامته.
- الحفاظ على «هدف المسجد الأقصى المبارك وهو صلاة المسلمين فيه»[1].
- الحفاظ على المرافق الأخرى في المسجد الأقصى المبارك، ومن ضمنها المتحف الإسلامي.
- دفع رواتب جميع موظفي المسجد الأقصى المبارك.
- توفير التمويل اللازم لإدامة المسجد الأقصى المبارك.
- صاحب الوصاية هو صاحب الأمر والمسؤول عن حماية المسجد الأقصى المبارك.

من يتحكم بأبواب الأقصى؟

تُشير البنود السابقة إلى أن الحفاظ على المسجد، وفتح جنباته أمام المسلمين لأداء الصلاة، وبطبيعة الحال حمايته ركائز أساسية في الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى، وكانت بواكير الاعتداءات التي قامت بها سلطات الاحتلال وانتقصت من الوصاية تتمثل بسيطرتها الأمنية على أبواب المسجد، واستيلائها على صلاحية فتح باب المغاربة، وتخصيصه لاقتحامات المستوطنين، وما لحق هذا العدوان من سيطرة كاملة على أبواب المسجد الأقصى المبارك، ووضع الحواجز أمامها، والتدقيق في بطاقات المصلين، وما يتصل بهذه الحواجز من قيودٍ عمرية، واعتقال المصلين وغيرها، ومنذ عام 2015 تمادت أذرع الاحتلال الأمنية بفرض هذه الإجراءات، فقد وضعت حينها قائمة أسمتها بالسوداء تضمنت أسماء عشرات المرابطات، لمنعهنّ من دخول المسجد الأقصى، ومنذ ذلك العام الذي شهد قرار حظر الحركة الإسلامية الجناح الشمالي، تصاعدت الإجراءات أمام أبواب الأقصى، وفي عام 2017 حاولت تركيب البوابات الإلكترونية إلا أن ثبات المقدسيين ورفضهم هذا العدوان، أجبر الاحتلال على التراجع.

---

1 هكذا وردت في الكتاب.



المرابطات في «القائمة السوداء» أمام أحد أبواب المسجد الأقصى

وشهدت الأعوام الماضية تصاعدًا في سياسة إغلاق أبواب الأقصى، على أثر تنفيذ المقاومين عمليات نوعية في البلدة القديمة، وقرب المسجد الأقصى، وآخر قرارات الإغلاق الجائرة هذه في 2025/6/13 بالتوازي مع الحرب الإسرائيلية على إيران، فقد أجبرت قوات الاحتلال المصلين على مغادرة المسجد الأقصى بعد صلاة فجر الجمعة، وأغلقت أبوابه بالقوة، وأقيمت صلاة الجمعة بمن وجد من الحراس والموظفين فقط، وتحت ذرائع «تعليمات الجبهة الداخلية» فرض الاحتلال إغلاقًا شاملاً على المسجد الأقصى، ومنع دخول المصلين باستثناء حُرّاس المسجد وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، وأقام حواجز عسكرية عند مداخل البلدة القديمة، واقتصر الدخول إليها على سكانها فقط. وأعادت قوات الاحتلال فتح الأقصى جزئيًا مساء 2025/6/18، مع فتح بابي حطّة والسلسلة مع فرض قيود على أعداد المصلين، وحُدد العدد المسموح به بين 460 و500 مصلٍ فقط، مع السماح بالصلاة داخل المصليات، بينما يُمنع وجود أكثر من 30 شخصًا في الساحات. وفي 2025/6/22 أعاد الاحتلال إغلاق الأقصى كليًا، واقتصرت الصلاة فيه على الحراس وموظفي الأوقاف، وفي 2025/6/24 أعيد فتح الأقصى بعد إعلان انتهاء حالة الطوارئ[1].

1 القدس 360، 2025/7/1. https://tinyurl.com/3te3z9ub

وتؤكد هذه السياسة وما يتصل بالإغلاق الأطول منذ احتلال الشطر الشرقي من القدس لأسباب أمنية[1]، أنها جزء من سياسة إسرائيلية تسعى إلى تقويض دور الأوقاف، وصلاحياتها، ومحاولة تكريس أذرع الاحتلال الأمنية بوصفها الجهة التي تتحكم فعليًا بالمسجد، ولها اليد الطولى في فتح أبوابه وإغلاقها، وما يتصل بمختلف شؤون الأقصى، بما في ذلك إغلاقه في وجه المصلين، وفرض القيود المشددة عليهم.



إغلاق أبواب الأقصى بذريعة قانون الطوارئ في شهر حزيران/ يونيو 2025

استهداف عصب حماية الأقصى «الحراس»

من أكثر الملاحظات وضوحًا في استهداف الوصاية استهداف حراس المسجد الأقصى وعملهم وصلاحياتهم، وخلال السنوات الماضية تعرض الحراس إلى هجمات متتالية هدفت إلى «تقليمٍ» متعمدٍ لـ«أظفار» الحراس، أي استهدافهم وأماكن عملهم، وما يستطيعون فعله في الأقصى، فقد استطاع الاحتلال أن يُحجِّم دورهم بشكلٍ كبير جدًا، من خلال الضغط المتزايد عليهم، وقبل الحديث عن الاعتداءات التي تعرضٍ لها الحراس وهي أنموذج لما تعرض له الكادر البشري للأوقاف برمته، من المفيد تسجيل عددٍ من الملاحظات المهمة.

1 الإغلاق إبانِ هبة باب الأسباط كان أطول، ولكنه بإرادة المقدسيين لكسر مخططات الاحتلال. وكذلك الأمر بخصوص الإغلاق إبَّان جائحة كورونا، فقد كان السبب المعلن صحيًّا.

الملاحظة الأولى، لم يقمع الاحتلال الحراس بشكلٍ مفاجئ، بل عمل على تحجيم دورهم وما يقومون به في الأقصى بشكلٍ متدرج، أدى في نهاية المطاف إلى الحالة التي وصلنا إليها حاليًا، فقد كان للحراس ما يُمكن تسميته «حصانة» في وجه شرطة الاحتلال، فكانوا يقفون في وجه الاقتحامات، ويعترضون على أي اعتداء وتدنيس، ويعرقلون أداء الطقوس اليهوديّة العلنية، ولكن هذه «الحصانة» تقلصت تدريجيًا حتى انتهت بشكلٍ كامل، وقد استُهدف حراس الأقصى ابتداءً بمنعهم من الاقتراب من المقتحمين، ومن ثمّ تحديد شرطة الاحتلال مسافة 200 متر تفصلهم عنهم[1]، وأخيرًا عملت على منعهم من الاقتراب البتة.

وبالتوازي مع هذه الإجراءات، صعدت قوات الاحتلال من استهداف الحراس، عبر اعتقالهم المتكرر من أماكن عملهم، ومن داخل المسجد الأقصى، وتنفيذ اعتداءات جسدية ونفسية ترافق الاعتقال، ومن ثمّ التحويل إلى مراكز التحقيق وغيرها، وإصدار قرارات إبعاد عن المسجد تصل إلى ستة أشهر، ويُمكن أن تتكرر بأوامر من شرطة الاحتلال، وبطبيعة الحال قرار الإبعاد عن الأقصى يؤثر بشكل مضاعف في المبعد نفسه أي الحارس أو موظف الأوقاف، وفي مكان عمله وهو المسجد، وأصدرت محاكم الاحتلال قرارات حبس بحق عددٍ من حراس الأقصى، وهدمت منازلهم وغير ذلك من الاستهدافات.



اعتقال أحد حراس الأقصى (صورة أرشيفيّة)

1 عربي 21، 2019/3/5. https://tinyurl.com/4xh8hhyw

الملاحظة الثانية، على الرغم من أن الخطوات الماضية قد طبقها الاحتلال خلال سنوات متباعدة، فإن ردة الفعل الرسمية الأردنية لم ترق إلى هذه المخاطر، وظلت الاستجابة تجاهها محصورة في الدوائر السياسية الضيقة، وما ظهر على العلن بقي محصورًا في بيانات التنديد والاستنكار، ولم تنعكس بحالٍ من الأحوال على أرض الواقع، لا على الصعيد السياسي أو القانوني أو الميدانيولم تُفعَّل أدواتٍ الضغط التي تمتلكها الدول من خلال علاقاتها وشبكة مصالحها.

الملاحظة الثالثة، يعاني جهاز الحراس نقصًا حادًا في عديده، فلم تكن إجراءات الاحتلال تستهدف صلاحيات الحراس ومساحة عملهم فقط، بل شملت استهداف أعدادهم، فلم تسمح سلطات الاحتلال لدائرة الأوقاف الإسلامية برفد الحراس بأعداد جديدة، وعلى الرغم من ندرة المعطيات المنشورة حول النقص في أعداد الحراس فإن هناك معطيات نشرت في نهاية عام 2021 كشفت أن الاحتلال منع دائرة الأوقاف في القدس المحتلة من رفع أعداد حراس الأقصى، وبحسب ما نشر حينها يضم جهاز حراس الأقصى نحو 160 حارسًا[1]، وهو عددٌ لا يكفي البتة، نظرًا لمساحة المسجد الشاسعة وعدد أبوابه، وما يتعرض له من مخاطر واعتداءات، وبحسب مصادر الأوقاف تمنع سلطات الاحتلال تعيين حراس جدد، وفي حال تعيين دفعة جديدة، تعتدي عليهم قوات الاحتلال، وتمنعهم من دخولٍ المسجد لاستلام أعمالهم[2]. ومن هذه الاعتداءات، ما شهده شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 حين عيّنت الأوقاف 15 حارسًا جديدًا، ولكن سلطات الاحتلال منعتهم من مزاولة عملهم[3].

1 أشارت مصادر أخرى إلى أن عدد حراس الأقصى 256 حارسًا.
2 وكالة الأناضول، 2021/12/23. https://bit.ly/3JeOIll
3 الجزيرة نت، 2022/1/12. https://bit.ly/34nuN57

تقليم الأظفار من الداخل

شكل عام 2019 محطة مفصلية في ازدياد العدوان على الأقصى، وكانت أولى مظاهرها استمرار اقتحامات الأقصى خلال الأعياد اليهوديّة ولو تزامنت مع الأعياد الإسلاميّة[1]، وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي كشفتها هذه السياسة الجديدة، وما تبعها من تفشي أداء الطقوس اليهوديّة العلنية في ساحات الأقصى، فإن دائرة الأوقاف حينها اتخذت إجراءاتٍ وصفها المراقبون بأنها في غير مكانها، وأن آثارها السلبية كبيرة جدًا، ففي شهر تموز/ يوليو 2020 أصدر مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس عزام الخطيب تعميمًا يمنع من خلاله «نشر أي خبرٍ يتعلق بأوقاف القدس عمومًا أو أخبار المسجد الأقصى بشكل خاص إلا بإذن خطي منه»[2]، وعلى الرغم من عدم توضيح أسباب إصدار هذا القرار فإن انعكاساته ما زالت مستمرة حتى اليوم، إذ غاب صوت الأوقاف أو من يمثلها تجاه ما يتعرض له المسجد من انتهاكاتٍ متكررة، وهذا ما دفع الباحثين والمهتمين إلى الاعتماد على المنصات المقدسية التي لا تستطيع بطبيعة الحال رصد كل ما يجري في المسجد خاصة إبّان الاقتحامات المركزية.

وبعد مضي نحو خمس سنوات من هذه التعميمات، وفي ظل تصاعد الاعتداءات التي تعرض لها الأقصى، وصلت إلى حد إدخال قطع من قربان يقطر دمًا إلى ساحة مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى[3]، ونثر الخبز المغمس بالخمر داخل الساحة نفسها[4]، لم يعد لدائرة الأوقاف أي صوتٍ في مواجهة هذه الانتهاكات، بل أصبح العديد منها يُكشَف من خلال شهود عيان من المرابطين في الأقصى وعبر المنصات المقدسية، بل أحيانًا من خلال منشورات المنظمات المتطرفة، متفاخرة بما حققته من إنجازات وعدوان، والواقع أن سياسة تكميم الأفواه التي تُمارس ضد موظفي الأوقاف، وعدم قيام الدائرة ومن خلفها الجهة الوصيّة على الأقصى بأي محاولات لصدّ هذه الإجراءات، أسهم بشكلٍ كبير في في

1 علي إبراهيم، متراس، 2021/2/21. https://wp.me/pf7gJw-5Ob
2 المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/29. https://palinfo.com/news/2020/07/29/210600/
عربي 21، 2020/9/18. https://tinyurl.com/44a8zz25
3 الجزيرة نت، 2025/6/2. https://aja.ws/ob7wsd
4 نبض عن القدس البوصلة، 2025/6/2. https://tinyurl.com/2tje7x7k

التغطية على جرائم الاحتلال داخل الأقصى، وتكبيل موظفي الدائرة، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى غياب معلومات بالغة الأهمية متعلقة بما يجري في المسجد.

التحديات التي تواجه الوصاية الأردنية

لا ريب في أن الوصاية على المقدسات تمرّ في لحظاتٍ مصيرية، فهي تواجه سلسلة مطامع صهيونية يقودها عتاة المتطرفين، ليس في الحكومة الإسرائيلية و«الكنيست» فحسب، بل في مجمل مؤسسات الكيان، الأمنية منها على وجه الخصوص، وبالتوازي مع تمادي الاحتلال في اعتداءاته على القدس والمسجد الأقصى، يمكن ملاحظة تراجع دور الأردن الكبير، واستخفاف الاحتلال بالوصاية، ويتجلى هذا التراجع في أربعة أنساقٍ أساسية، هي:

- **الأول:** تُظهر المواقف الأردنية ضعفًا في مواجهة الاعتداءات المستمرة من قبل الاحتلال وأذرعه التهويدية، وغياب أي ردود فعل مؤثرة تجاه هذا العدوان، وعدم استفادة الأردن من أي أوراق ميدانية كان يُمكن له تطويعها لأجل هذا الهدف، ومن أبرز أمثلة هذه الأوراق حادثة قتل عاملين أردنيين في السفارة الإسرائيلية في عمان في 23 تموز/يوليو2017، والتي انتهت بعودة القاتل إلى الأراضي المحتلة، واستقباله من قبل نتنياهو وزوجته، وسط أجواء «عاطفية»[1]، وعلى الرغم من وجود إشارات إلى أن التراجع عن فرض البوابات الإلكترونية تم حينها ضمن صفقة مع الأردن، فإن المتابعة الدقيقة تؤكد أن الاحتلال تراجع عنها بفعل الضغط الشعبي، وبعيدًا من حالة السجال حينها، فإن استمرار العمل باتفاقيات التطبيع، والاتفاقيات الأخرى، وقمع الأجهزة الأردنية التحركات الشعبية نصرة لغزة والتي توجهت إلى الحدود مع الأراضي المحتلة، وتصاعد العدوان على الأقصى بشكلٍ منقطع النظير، كلها أمور تؤكد انحدار ردود الفعل تجاه العدوان على الأقصى إلى مرحلة جد خطيرة.

1 عربي 21، 2017/7/25. https://tinyurl.com/4rcwx9j5



استقبال نتنياهو وزوجته للقاتل في يوم عودته من الأردن

- **الثاني:** محاولة الأردن معالجة ضعف المواقف من خلال اتفاقيات بينية جمعته مع الاحتلال برعاية أمريكية، وعلى الرغم من أن النموذج الوحيد لهذه الاتفاقيات قد مضى عليه نحو 10 سنوات، فإنه يكشف عن جزء من آليات اتخاذ القرار تجاه ما يجري في الأقصى، فقد تضمن الاتفاق الأردني الإسرائيلي في 2015/10/24، تركيب كاميرات داخل المسجد الأقصى[1]، وبثها على الشابكة، إلا أن هذا المشروع سقط شعبيًا وأعلن الأردن عن إيقافه في 2016/4/18. وهو أنموذج يُشير إلى حالة تماهٍ مع الاحتلال، من دون اتخاذ خطوات حازمة لردعه والأخذ على يديه[2].

- **الثالث:** استمرار قضم صلاحيات الأوقاف من خلال استهداف الحراس والموظفين كما أسلفنا، ومحاولة فرض واقع جديد أمام أبواب المسجد الأقصى، وفي محيطه، من خلال البناء التهويدي في محيط الأقصى، ونصب المزيد من كاميرات المراقبة المتطورة، وصولًا إلى تركيب أقفاصٍ حديديّة أمام عددٍ من أبواب الأقصى، ونصب عشرات الحواجز التي تستهدف المصلين، وهي إجراءات تهدف إلى إحداث تغيير

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، تقرير حال القدس السنوي 2015، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 62.

2 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، تقرير حال القدس السنوي 2016، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017، ص 127-128.

جذري في حركة دخول المصلين وخروجهم من الأقصى، وفرض المزيد من التحكم على حركة الحشود المسلمة.

- **الرابع:** استهداف الاحتلال صورة الأردن الرسمية بشكلٍ فج وعدم اتخاذ إجراءات مماثلة، فلم تقف شرطة الاحتلال عند استهداف مسؤولِي الأوقاف فقط، بل امتدت إلى السفير الأردني، فقد منعته شرطة الاحتلال من دخول المسجد في 2023/1/17، بذريعة عدم التنسيق المسبقِ للزيارة[1]، وعلى الرغم من محاولة تجاوز «الأزمة» حينها، فإنها تستبطن استخفافًا إسرائيليًا واضحًا بالوصاية، وعدم النظر بجدية إلى منصب السفير وما يمثله.

مستقبل ضبابيّ للوصاية

انعكس تصاعد اليمين في كيان الاحتلال، ووصول من يحمل أطروحات «المعبد» إلى مواقع متقدمة في الحكومة الإسرائيلية و«الكنيست» سلبًا على واقع الأقصى خلال الأعوام الماضية، وقد انسحب هذا العدوان على كل ما يتصل بالمسجد وفي مقدمة ذلك الوصاية الأردنية، وعلى الرغم من هذا التراجع المستمرّ فإن الفلسطينيين والأردنيين والمسلمين على حدٍ سواء يطالبون بدورٍ أقوى للأردن في مواجهة الاحتلال ومخططاته، وعدم حصر ردود الفعل بالمستوى الدبلوماسي، والاكتفاء بيانات إدانة ورفض وشجب لا تقدم ولا تؤخر، إذ يستطيع الأردن تفعيل أدوات أخرى، وهو ما طالب به الشارع الأردني مرارًا، ومن ذلك وقف اتفاقيات التطبيع والاتفاقيات الأخرى مع الاحتلال.

وأمام ما استعرضناه من تغول الكيان تجاه المسجد الأقصى ومكوناته البشرية، وفي ظلّ الترهل الأردني الاستثنائي، من الواضح بأن الوصاية الأردنية تواجه أخطر مراحلها، خاصة أن التطورات في السنوات الأخيرة أظهرت عجز الأردن عن فرض حدٍّ لاعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى، سواء من خلال الأطر السياسية أو عبر أجهزته الدبلوماسية، وعلى الرغم مما تتمتع به الوصاية من اعتراف عربي وإسلامي ودولي، فإن قوتها العملية على

1 الجزيرة نت، 2023/1/17. https://aja.me/p8kz5b

الأرض تتآكل، نتيجة جملة من العوامل أبرزها الحقائق التي يثبتها الاحتلال وأذرعه المختلفة على أرض الواقع، وخاصة ما يتصل بالتضييق المستمرّ على دائرة الأوقاف الإسلامية ومسؤولياتها، وهو ما يحول الدور الأردني في الأقصى، إلى الحضور الرمزي منه إلى الحماية الفعلية، وحصره بما يتعلق بدفع الرواتب والقيام بأعمال الصيانة التي تسمح بها سلطات الاحتلال وما يتصل بذلك من مهام.

وفي ضوء هذا الواقع، يمكن القول إن مستقبل الوصاية مرهون بقدرة الأردن على إعادة تفعيل أدوات ضغطه السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وعلى استعادة حضوره في المشهد المقدسي عبر دعم دائرة الأوقاف ورفدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة، والوقوف مع نبض الناس واستعادة الفعالية الشعبية المباشرة. إذ يفتح اكتفاء الأردن بالبيانات الدبلوماسية الباب أمام سيناريوهات مقلقة، أبرزها محاولات قوى إقليمية أخرى التمدد نحو لعب دور بديل أو منافس، وهو ما قد يهدد وحدة الموقف الإسلامي تجاه المسجد الأقصى، ويُضعف المظلة السياسية التي من المفترض أن توفرها الوصاية.

وفي المقابل، وعلى الرغم من أن الاحتلال لم يعلن رسميًا إنهاء الوصاية الأردنية، فإن مجمل سياساته تشير إلى مسار عملي متدرّج نحو تقويضها، وصولاً إلى إلغائها فعليًا. فالتحكم بأبواب المسجد، واستهداف الحراس، ومنع الأوقاف من القيام بمهامها، تشكل مؤشرات واضحة إلى أن الاحتلال يتعامل مع الوصاية بوصفها عائقًا مؤقتًا في طريق فرض سيادته الكاملة على الأقصى، إضافةً إلى مطالبات أذرع الاحتلال المتطرفة وفي مقدمتها «منظمات المعبد» لإنهاء دور الدائرة بشكلٍ كامل، وما جرى مؤخرًا في المسجد الإبراهيمي في الخليل، سيشجع هذه القوى اليمينيةً على حسم قضية الأوقاف في المدى المنظور، مع الجنوح نحو إنهاء كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من بوابة العناوين الصهيونية الكبرى. هذا التوجه يجعل مستقبل الوصاية رهينًا بقدرة الأردن على مواجهة سياسة التدرج الإسرائيلية التي تهدف إلى نزعها من الداخل، لا عبر إعلان صريح، بل من خلال فرض واقع يجعلها بلا مضمون فعلي.

التوصيات

- لا يمكن للأردن التخلي عن مسؤوليات الوصاية، لذلك فالأردن مطالب بالتمسك بها، والدفاع عنها، والعمل على صد تغول الاحتلال وعدم ترك الميدان من دون أي تدخل، خاصة أن الهجمة التهويدية في القدس لا تقف عند الأقصى فقط، بل تشمل كل ما في المدينة من سكان ومعالم وفضاء.
- مع ما تقوم به أذرع الاحتلال من تصعيد استهدف دائرة الأوقاف الإسلامية، ومن خلفها المسؤولية الأردنية الهاشمية في الأقصى، على الأردن رفع سقف مواجهة الاحتلال ومخططاته، وعدم السكوت عن الاعتداءات التي تقوض دور الأردن في رعاية المسجد الأقصى، وألا يكتفي الأردن بشجب الاعتداءات الإسرائيلية على الأقصى، بل استخدام أوراق الضغط التي يمتلكها للجم الاحتلال.
- تقديم المزيد من الدعم إلى دائرة الأوقاف الإسلامية المشرفة على المسجد الأقصى، وخاصة رفع أعداد حراس المسجد الأقصى، وتوفير الرعاية القانونية والسياسية والصحية والاجتماعية لموظفي دائرة الأوقاف، وعدم ترك الاحتلال يستفرد بهم.
- وكما هناك دعوة للأردن للنهوض مجددًا، من المفيد الإشارة إلى ضرورة وجود دور عربي داعم للأردن، يشكل جبهة مساندة لاستمرار الوصاية وعملها وتأثيرها، ويدفع الأردن نحو مزيد من العمل، بعيدًا من أي محاولات لتقاسم الوصاية، والدخول إلى مسرح الأحداث في القدس والأقصى، خاصة من دولٍ لها تاريخ حافل في الاصطفاف مع الاحتلال ومشاريعه، والتعاون معه.
- لا يُمكن أن يكون الوصي على المقدسات في القدس المحتلة، هو نفسه الذي يمدّ الاحتلال بالطعام والمؤن خاصة في ظل معركة طوفان الأقصى المصيرية، فلا بد للأردن من قطع شريان إمداد الاحتلال بالخضار والفاكهة وغيرهما من البضائع التي تمر عبر الأراضي الأردنية إلى الاحتلال الإسرائيلي، وألا يكون الأردن الشريان الذي يمدّ الاحتلال بحاجاته، بعد تقييد حركة السفن التي تصل إلى الاحتلال عبر البحر الأحمر.

- من الأهمية بمكان أن يعود التحام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس مع الجماهير المقدسية، وهو التحام بالغ الأهمية لمواجهة المخاطر الكثيرة التي يتعرض لها المسجد الأقصى، فالاحتلال يسعى إلى تقليص صلاحياتها وتأثيرها، وقطع الطريق على إمكانية التحام الأوقاف مع الجماهير ليشكلا معًا سورًا للدفاع عن المسجد.

- لا يمكن بحال من الأحوال استمرار أن يرضى الأردن بالسقوف التي تفرضها سلطات الاحتلال، من جهة عمارة المسجد الأقصى وترميم مبانيه، وقد أدى ضعف الموقف الأردني إلى وصول الكثير من مباني الأقصى ومعالمه إلى حالة متردية، وعلى الأردن أن يقف في وجه استمرار منع أعمال الصيانة عن مصلى الأقصى القديم وغيره، وفي وجه حفريات الاحتلال التي تؤثر في المسجد الأقصى.

- حماية العنصر البشري الإسلامي في الأقصى، من خلال توفير الحماية القانونية والمالية اللازمة لمن يتعرض للاعتقال والإبعاد وخاصة من حراس المسجد الأقصى، وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، وعدم ترك المصلين والمرابطين وحيدين في مواجهة تغول الاحتلال وأدواته الأمنية، وهذا ما يسهم في رفد الأقصى بالمزيد من المرابطين نتيجة عدم تركهم منفردين في مواجهة منظومة الاحتلال الأمنية.

- أمام دور الأردن التاريخي، وقدرة الشعب الأردني على المشاركة في التفاعل مع القدس والأقصى، على الأردن أن يقدم دعمًا مباشرًا للمبادرات والجهود الشعبية في القدس المحتلة والأردن، وهو دعم سينعكس على الموقف الأردني إيجابًا، مثلما سينعكس على تعاظم حجم الرباط في المسجد الأقصى.

- استنفار الأردن أدواته الدبلوماسية والقانونية في مختلف المحافل الدولية، لفضح الاحتلال، بناءً على ما للأردن من دورٍ أساسي في الإشراف على المقدسات، ورعاية شؤون المسجد الأقصى، وخاصة ملفات الاعتداء على المصلين داخل الأقصى، والحفريات أسفل المسجد وفي محيطه. وقد استطاع الأردن الاستحصال على قرارات عديدة تصب في مصلحة القدس المحتلة، إلى جانب امتلاكه العديد من الأدوات والخبرات في المحافل الدولية، ولكونه آخر سلطة سياسية كانت موجودة في القدس قبل احتلالها عام 1967.



مؤسسة القدس الدّولية

al Quds International Institution (QII)

Qii.media